ان امر المسلم من قد اسلما
اليه بالكيل له وسلما

في ظرفه فان يكن في الغيبة
لم يكف عن قبض له في الحضرة

كامره بايعه بخلاف إن
كيل لعين ثم دين مسلم

وكيل عين ثم دين مسلم
قبض بظرف المشتري في السلم

بامره والعكس لا وخيرا
في شركة وفقض بيع اخرا

اسلم امة في قفيز بر
وقبضت فقايلا في الاخر

فيل كت من قبل قبض يبقى
كما اقالة من بعد موت سبقا

صح ويوم القبض فيها لزم
كفايض فيما علم

خلافه الشري هذين احتمل
في يد من قد اشترى او سرقا

نقايلا البيع بعيد ابقا
تسليمه والبيع باق فاعلمن

فبطل الاقالة بالعجز عن
والاجل الثاني في المسئلة

والقول قول مدعي الرداءة
القول له مع اليمين يذكر

اختلفا في قدره فالمنكر
ان برهنا والا من الفردا

بتدة المطلوب قدم ابدا
في الاختلاف الا ان يبرهن

والقول للمطلوب في المضي ان
لمهملة من سلم الانواع

ذكر التاجيل في استصناع
بتعامل جرى بالمهملة

وبدونه كالطست والقمقمة
على الصحيح مثل خف مفردة

وصح الاستصناع بيعا الاعدة
ولا يجوز في الامر عمل فعال

فيجبر صانعه على العمل
فان اتى بمثل هذا يقبل

والبيع العين عن نقد بلا
وصح بيع قبل رؤياه هنا

بلا رضى امرء ما عيبا
بخلاف صانع بالاشتراك

وخير في اخذه والترك
أبطل بغير اجل يعرف

وكل ما لم يحر فيه عرف

باب المتفرقات

ما صح شرا لقوم من خرف
ما ضمن بشيره او بالتلف

وصح

وصح بيع الكلب والسباع
والفهد الا لخنزير لانتفاع

وبيعه خزه حمام كشرا
والفلس ادنى قسمة عما اشتري

ولم يجز بيع هو ام البحر
والارض كالقناديل كالخمر

وبيع دهن نجس وانتفع
به بغير مسجد اذا وقع

وبيع ذمي كبيع المسلم
في غير خنزير وخمر فاعلم

وميتة بغير حنف الا لفه
الا في الربا وسلم وصرف فلا

ولو شرى الذمي مصحفا اجز
على بيعه ولو على البعض اقتصر

ووطئ زوج المشتراة قبض
وانكاحها بنقضه ينتقض

الا بغير الموت لا يعترض
من قبل قبضه وبقبل المشتري

ولم يبع في الدين منقول شري
مكانه بيع برهان قبل

وغاب فيما علم ان جهل
فدفع ثمنه المشاهد

وان شرى وغاب الواحد
شركة حصته منفردا

كان له الحبس الى ان ينقدا
وفضة تنصفا بالاربع

وان يبع بالف مثقال ذهب
حذف مثقال وذكر الالف

وصرف الوزن الى المعهود في
بالجهل يرجع واسترد بائن

وقبضه زيفا عن الجيد ان
ظبي بها فهو لمن قد ظهرا

ان لم عيبا رضه فاكسرا
عليه الا ان يكون من ملك

كالطير ان تعلق بالشبكة
لو مد يده الى الجرين سلك

على قوته ولم يعد سابقا
لجفانها او شكر ما استدرك

وكل ما كان امن المبادله
ولم يكلف عليه لاحقا

كبيع هذا بان لا يعلى
فاسد الشرط قد ابطله

والقسمة والصلح والاجارة
كما مضى في الفاسد مفصلا

والوقف والاقرار والمزارعة
الا بصورتين والاجازة

والحجر والتحكيم ابطال الاجل
والمساقاة واسراء معه

والعزل الوكيل حين يعزل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)